

دراسة قياسية لدور الادخار المحلي في علاج اختلالات الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1983-2021)

An econometric study of the role of national savings in treating the trade balance imbalances in the Algerian economy during the period (1983-2021)

غريسي فاتن¹ ، أ.د. أحمد سلامي²

¹ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية و المالية، fatengherissi@univ-ouargla.dz
² جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية و المالية ، sellami.ahmed@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/25؛ تاريخ المراجعة: 2022/05/01؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1983 إلى 2021. لهذه الغاية، تم استخدام منهجية التكامل المشترك لأجل وجرانجر، فضلا عن منهجية السببية لجرانجر، وذلك بعد التحقق باستخدام اختبارات جذر الوحدة من تطابق درجة تكامل متغيرات الدراسة وهي الدرجة الأولى. وقد دلت النتائج عن غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، ناهيك عن انتفاء للعلاقة السببية بينهما في كلا الاتجاهين. ويمكن تبرير ذلك ب: أحادية الاقتصاد الوطني والافتقار للتنوع الاقتصادي؛ ضعف وعاء تعبئة الادخار وغياب دور السوق المالي كوسيط فعال في الجزائر.

الكلمات المفتاح: ادخار محلي؛ ميزان تجاري؛ اقتصاد جزائري؛ دراسة قياسية؛ تكامل مشترك.
تصنيف JEL: C1, C5, C51

Abstract: The study aims to investigate the long-term equilibrium relationship between domestic savings and the trade balance in the Algerian economy during the period from 1983 to 2021. For this purpose, the Engel and Granger co-integration methodology was used, as well as the Granger causal methodology, after verification using unit root tests of The degree of integration of the study variables matches the first degree. The results indicated the absence of a long-term equilibrium relationship between the two variables of the study, not to mention the absence of a causal relationship between them in both directions. This can be justified by: the unilateralism of the national economy and the lack of economic diversification; Weakness of the savings mobilization vessel and the absence of the role of the financial market as an effective intermediary in Algeria.

Keywords: national savings; trade balance; Algerian economy ; standard study; co-integration.
Jel Classification Codes: C1, C5, C51.

I- تمهيد:

يُعتبر الادخار محورا لسياسات الاقتصادية، وبديل لتحقيق الاستقرار وتجاوز الأزمات على مستوى الدول. فتعبئته تُعد أمرا ضروريا للغاية، إذ يمكن الاعتماد عليه لتحسين الوضعية الخارجية للدولة. فالادخار وسيلة فعالة لعلاج اختلالات الميزان التجاري، الذي يعتبر مرآة عاكسة للوضعية الخارجية، وأهم مؤشر رقمي لها. إذ يعتبر الادخار منبع تمويل ذاتي للمشاريع الاستثمارية، وأحد أهم محددات المخزون الرأس مالي للتوسع في الطاقة الانتاجية وتحقيق معدلات انتاج أعلى، وبالتالي الزيادة والتنوع في هيكل الصادرات. كما أنه يساعد على خفض مستويات الاستهلاك الترفي، من خلال الحد من ظاهرة التقليد من قبل الأقل دخلا، مما ينتج عنه انخفاض في حجم الاستيراد الاستهلاكي، وبالتالي تحقيق التوازن على مستوى الميزان التجاري. وقد يكون تأثير الادخار على الميزان التجاري غير مباشر، من خلال تأثيره على قيمة العملة، إذ تؤدي زيادة معدلات الادخار المحلي إلى خفض في معدلات سعر الفائدة من طرف البنك المركزي من أجل تجنب انخفاض في الطلب المحلي، وذلك يكون دافعا لتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج، وبالتالي زيادة عرض العملة المحلية، والذي ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة، والتي بدورها تجعل الصادرات أكثر تنافسية وتخفف جاذبية الواردات من طرف المقيمين، وبالتالي التحسين من وضعية الميزان التجاري.

تُعد الجزائر ذات اقتصاد بتزولي ريعي بالدرجة الأولى، يمتاز بهشاشته وعدم تحمله للصدمات الخارجية، تعكسها أهم مؤشرات توازنه الكلية، ومن أبرزها اختلالات وتذبذبات في رصيد الميزان التجاري، وهذا يعود إلى الاعتماد بصفة أساسية على قطاع المحروقات، والافتقار إلى التنوع في هيكل الصادرات، إذ تعتمد الجزائر في صادراتها على المنتجات النفطية بنسبة 98%. وتعتبر المحروقات وأسعارها في الأسواق العالمية متغيرات معقدة لا يمكن التحكم فيها ولا تتحدد محليا، مما بات لزاما للبحث عن وسائل أكثر فعالية لعلاج هذه الاختلالات، من خلال زيادة الصادرات وخفض حجم الاستيراد مع المحافظة على تنافسية الصادرات، ولعل من أهمها وأبرزها الرفع من معدلات الادخار.

- إشكالية الدراسة :

بناء على ما سبق، تترأى ملامح إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي :

هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات الادخار المحلي ورصيد الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري؟

- فرضيات الدراسة:

تأسيسا على ما تقدم، قمنا بتحديد الفرضية الأساسية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي :

توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدلات الادخار المحلي ورصيد الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري.

- أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الأساسية، واختبار مدى صحة فرضية البحث، وتمثل باختصار فيما يلي:

- توضيح الأسس النظرية للعلاقة بين الميزان التجاري والادخار ؛
- قياس العلاقة طويلة الأجل بين الادخار والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري ؛
- إظهار أهم الصعوبات التي تعرقل تعبئة الادخار في الجزائر، وتوجيهه نحو الاستثمار، وتنفيذ الخطط التنموية ؛
- تقديم اقتراحات وتوصيات يمكن من خلالها التغلب على الصعوبات ؛

1.I - الجانب النظري**1.1.I. مفهوم الادخار**

يُعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية واقتصادية، تتأثر بسلوك أفراد المجتمع وتؤثر على المجتمع، بما ظهر فيها من تطورات وتغيرات سريعة وعميقة طبقاً لإيديولوجية الدولة ووظائفها وواجباتها تجاه الأفراد وحياتهم. وكل ما يؤثر في راحة الإنسان وتأمين مستقبله. (بالعجين، 2017/2018).

كما يُعرف الادخار في معناه الاقتصادي العام بأنه التوقف عن الإنفاق العشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية. أما في معناه الاقتصادي الخاص، فيعني تأخير الإنفاق إلى أجل معين شرط أن يوضع المال المُؤجل إنفاقه إلى هيئة متخصصة في إدارة الادخار. (العبيدي، 2011).

2.1.I. أنواع الادخار:

من الضروري التطرق في دراستنا إلى أنواع الادخار، حيث غالباً ما يتم التمييز بين صنفين هما: الادخار المعبأ من مصادر محلية (الادخار المحلي)، والادخار التي يتم تجميعه من مصادر خارجية (الادخار الأجنبي).

أولاً: الادخار المحلي: يمكن تقسيم الادخار المحلي أو الداخلي إلى ادخار محلي خاص وادخار محلي عام (حكومي)، حيث ينشأ هذا الادخار أساساً من الادخار الموازي، بينما يضم الادخار الخاص مصدرين هما: ادخار العائلات وادخار قطاع الأعمال، وفي كثير من الإحصائيات المتعلقة بدول عديدة، نجد أن حصة الادخار الخاص تبلغ نسبة هامة من حجم الادخار الكلي. (بودريالة، 2015)

أ- مدخرات قطاع العائلات : ويضم ادخارات الأفراد المتشكلة من الجزء من الدخل المتاح غير المنفق على السلع الاستهلاكية، وبالطبع فإن الدخل الكلي المتاح هو عبارة عن الفرق بين حجم الدخل الكلي والضرائب المباشرة. وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة، ويمكن التعبير عن مدخرات القطاع العائلي بالمعادلة التالية: (سلامي، 2019):

ادخار القطاع العائلي = الدخل المتاح (الدخل بعد اقتطاع الضرائب المباشرة) - الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية

ب- مدخرات قطاع الأعمال (الشركات): يعتبر هذا القطاع المصدر الثاني من مصادر المدخرات الذاتية الأساسية، ويضطلع بدور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، وتتكون مدخراته من خلال مساهمته في تحقيق الأرباح الناجمة عن إدارة المشاريع والوحدات الاقتصادية والشركات، ويتضمن ادخار هذا القطاع الوفرات المالية التي تحققها الشركات والوحدات الاقتصادية مهما كانت ملكيتها خاصة أو عامة. (بودريالة، 2015-2016) وتشكل محدداته فيما يلي: (الحري، دون سنة نشر)

الادخار الصافي لقطاع الأعمال = الإيرادات الكلية + الإعانات المحصل عليها - تكاليف الإنتاج (مواد أولية، أجور، إيجار، طاقة...)

ج- مدخرات القطاع الحكومي : الادخار الحكومي هو الفرق بين إيرادات الحكومة ونفقاتها الجارية، حيث تسعى الحكومات دائماً إلى زيادة وتوسيع مواردها، وإلى خفض نفقاتها، وذلك بهدف تحقيق فائض لتمويل المشاريع الاستثمارية، أو تودعه كاحتياطي لمواجهة ما يحصل من عجز في الميزانية العامة للدولة في المستقبل.

تشمل نفقات الدولة كل من النفقات الجارية ونفقات العتاد العسكري، إعانات المواد الغذائية، أجور الموظفين، مستلزمات إدارية، صيانة الطرقات والجسور، وفوائد الدين العمومي، ولا تضم النفقات الجارية تلك المتعلقة بالاستثمار أو التراكم الرأسمالي. أما فيما يخص الإيرادات أي موارد خزينة الدولة، فنجد في مقدمتها الضرائب المباشرة وغير المباشرة كالضرائب على الأرباح وعلى المداخيل وعلى القيم المنقولة والرسوم الجمركية وغيرها....

ثانيا: الادخار الأجنبي: تتمثل أشكال الادخار الخارجي في ثلاثة أشكال: الإعانات الخارجية، القروض الأجنبية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ-المعونات الخارجية: ويقصد بها تلك القروض التي تتم وفق شروط أيسر من الشروط التي تتم بها القروض التي تدخل في إطار المديونية الخارجية، حيث تعتبر أسعار الفائدة لهذه القروض منخفضة عن المعدلات العادية من حيث احتوائها على فترات سماح تكون معتبرة، أو من حيث السداد التي تستغرق مدة زمنية أطول، كما تتخذ هذه القروض صورا عينية مختلفة كالمعونات السلعية خاصة السلع الغذائية، والتي من بين صورها "برنامج الغذاء مقابل السلام" التي تقدمه حكومات الولايات المتحدة الأمريكية. (كبير، 2016/2017)

ب-الاستثمار الأجنبي المباشر: تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تعدد الهيئات، والمؤسسات، والمنظمات الدولية، واختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين، وفيما يلي أهمها:

عرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNSTAD)، على أنه الاستثمار المبنى على فرضية وجود علاقة استمرارية طويلة المدى بين الدولة المستقبلة والمستثمرين الأجانب، حيث يعمل هؤلاء المستثمرين على التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المستقبل وتعود ملكيتها بالكامل لهم، أو بالاشتراك مع وطنيين أو أجانب. (برنة و شريبي، 2021)

وعرفه صندوق النقد الدولي، على أنه ذلك الاستثمار الدولي الذي يهدف من خلاله كيان مقيم في اقتصاد ما الحصول على مصلحة دائمة وعلاقة طويلة الأجل في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، بالإضافة إلى تمتع هذا المستثمر بدرجة نفوذ كبيرة في إدارة المؤسسة. (قدي، 2003)

وفي تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2004، تم تعريفه على أنه كل استثمار يمتلك فيه المستثمر الأجنبي 10%، أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مشروع جديد، أو كان قائما بالفعل. (برنة و شريبي، 2021)

ج- القروض الخارجية: تعرف على أنها مجموع الأموال التي يتم اقتراضها من مصادر أجنبية مختلفة وفقا لأسس وشروط متفق عليها، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها. (جديدي و عثمان، 2020)

ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه " الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو هيئات من غير المقيمين، ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات ". (صندوق النقد الدولي، 1991)

بالإضافة إلى البنوك أو الحكومات، فإن هناك هيئات دولية تمنح القروض الخارجية، ومن أهم هذه الهيئات نجد: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد العربي.

3.1.1. مفهوم الميزان التجاري:

يعرف الميزان التجاري في معناه الواسع والمألوف استخدامه حاليا، على أنه رصيد المعلومات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات. (مختاري وبلحاج، 2017)

كما يعرف على أنه الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات في بلد ما وخلال فترة ما، ويعتبر الجزء الأساسي من ميزان المدفوعات، ومؤشر اقتصادي مهم. (المومن، 2020)

ولأن الميزان التجاري يضم طرفي حساب، فالصادرات تجلب العملة الأجنبية فهي دائنة، والواردات تتطلب إنفاق عملة أجنبية فهي مدينة، ذلك أن أي صفقة تؤدي إلى طلب عملة البلد وعرض عملة بلد ما فإنها تسجيل لرصيد دائن، وبالمقابل فإن كل صفقة تؤدي إلى عرض عملة البلد والطلب على عملة بلد ما فإنها تسجيل لرصيد مدین، ونتيجة محصلة طرفي الحساب، أي للجانب الدائن والجانب المدین، يظهر رصيد معين، فيكون موجبا إذا فاقت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، وسالبا في حالة العكس. (عطا الله وعمور، 2019)

4.1.1. العلاقة بين الميزان التجاري والادخار المحلي :

يعتبر الادخار المحلي وسيلة فعالة لتحقيق التوازن في رصيد الميزان التجاري، حيث يؤثر عليه إيجابا بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

أ-التأثير المباشر للادخار المحلي على الميزان التجاري: يمكن توضيح التأثير المباشر للادخار على رصيد الميزان التجاري من خلال ما يلي: (Chui & Chia Hand, 2015)

نعلم أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري) على النحو التالي:

$$Y = C + I + G + (X - M) \dots\dots\dots 1$$

حيث: Y: الدخل الإجمالي، C: الاستهلاك، I: الاستثمار، G: الإنفاق الحكومي، (X-M): صافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري).

كما يمكن كتابة معادلة الدخل الإجمالي كما يلي:

$$Y = C + S \dots\dots\dots 2$$

S: الادخار

بالمساواة بين المعادلة 1 و 2 نجد:

$$S = I + G + (X - M)$$

ومنه يمكن كتابة الميزان التجاري كمعادلة بدلالة الادخار والاستثمار والإنفاق الحكومي كالتالي:

$$(X - M) = S - I - G \dots\dots\dots 3$$

من خلال المعادلة 3، يتضح وجود علاقة طردية بين الادخار والميزان التجاري، فارتفاع معدلات الادخار له تأثير إيجابي على رصيد الميزان التجاري، وذلك من خلال زيادة حجم الصادرات وخفض معدلات الاستيراد، إذ يعتبر الادخار منبع تمويل ذاتي للمشاريع الاستثمارية، وأحد أهم محددات المخزون الرأس مالي للتوسع في الطاقة الانتاجية وتحقيق مستويات إنتاج أعلى، وبالتالي الزيادة والتنوع في

هيكل الصادرات. كما أنه يساعد على خفض مستويات الاستهلاك الترتيبي من خلال الحد من ظاهرة التقليد من قبل الأقل دخلا، مما ينتج عنه انخفاض في حجم الاستيراد الاستهلاكي، وبالتالي تحقيق التوازن والتحسين في وضعية الميزان التجاري. (سعيد ابراهيم، 2018).

أما انخفاض مستويات الادخار، قد يكون سببا مفسرا لتسجيل عجز على مستوى رصيد الميزان التجاري، فإذا فاقت معدلات الاستثمار مستويات الادخار المنخفضة، سيدفع بالحكومة إلى الاستيراد أكثر للحصول على منتجات كافية للاستثمار في المعدات والهيكل، وبالتالي يفوق حجم الاستيراد حجم الصادرات، ويتم تسجيل عجز في رصيد الميزان التجاري. (Feldstein, 2008)

ب-التأثير غير المباشر للادخار على الميزان التجاري : تنص نظرية الأموال القابلة للإقراض على أن الزيادة في الادخار تؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة نتيجة للزيادة في عرض الأموال، وهذا يقود إلى زيادة كل من الاستثمار المحلي وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج، وبالتالي زيادة عرض العملة الوطنية، والذي ينتج عنه انخفاض في قيمتها. (Chui & Rushuang, 2018)، وانخفاض قيمة العملة قد يكون له تأثير إيجابي على الميزان التجاري، ذلك أنه يزيد من القدرة التنافسية للصادرات، ويجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين، وبالتالي تحقيق التوازن على مستوى رصيد الميزان التجاري بزيادة حجم الصادرات وخفض معدلات الاستيراد. (مختاري و بلحاج، 2017)، ومنه يظهر التأثير غير المباشر للادخار على الميزان التجاري من خلال تأثيره على قيمة العملة.

2.I - الدراسات التجريبية السابقة

لقد حظيت العلاقة بين الادخار الوطني والميزان التجاري باهتمام في الأدبيات الاقتصادية، تجسدت في عدة دراسات تجريبية في كثير من الدول النامية والمتقدمة.

حيث سعى كل من الباحثان (Zahra Azizi, Seyedeh Mehrnaz, 2021) إلى قياس العلاقة بين معدلات الادخار والميزان التجاري في إيران خلال الفترة (1990-2020)، وذلك باستخدام منهجية نماذج الانحدار للانتقال السلس، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الادخار له تأثير إيجابي على الميزان التجاري.

وهدف كل من الباحثان (Markus Brueckner, Wojtek Paczoz, 2019) إلى تقدير العلاقة بين الادخار والحساب الجاري، والادخار والميزان التجاري لمجموعة من دول جنوب افريقيا خلال الفترة (1960-2016) باستخدام نماذج بانال الديناميكي، حيث توصلت نتائج البحث في مجموع الدول المعنية بالدراسة، أن الادخار له تأثير ضئيل على الحساب الجاري، في حين له تأثير معنوي وإيجابي على الميزان التجاري.

كما تطرق كل من الباحثان (Yi-Bin Chui, Rushang Ren, 2018) إلى دراسة العلاقة بين الميزان التجاري ومعدلات الادخار وسعر الصرف الحقيقي للصين وشركائها التجاريين البالغ عددهم 102 خلال الفترة (1995-2014)، وذلك باستخدام أسلوب GMM المتنوع لاستكشاف العلاقات الخطية وغير الخطية، حيث كشفت النتائج التجريبية أن معدل الادخار له تأثير غير خطي على الميزان التجاري الثنائي للصين، وعندما يكون الفرق في معدلات الادخار بين الصين وشركائها صغير، فإن الزيادة في معدل الادخار في الصين تؤدي إلى تحسين ميزانها التجاري الثنائي مع هؤلاء الشركاء التجاريين.

في حين قام كل من الباحثان (Chia-Hung and D.sun, 2015) بقياس أثر معدلات الادخار على الميزان التجاري لـ 76 دولة خلال الفترة (1975-2010)، وذلك بالاعتماد على نماذج الانحدار للانتقال السلس (PSTR) مع المتغيرات الألية، حيث

أشارت نتائج الدراسة إلى أن البلدان التي يزيد فيها معدل الادخار الوطني عن 14.8%، يمكنهم تحسين رصيد الميزان التجاري عن طريق زيادة معدل الادخار أو خفض قيمة العملة.

كما قام الباحث (Martin Feldstein, 2008) بتحليل وضعية الميزان التجاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على أهم الأسباب الواقفة وراء العجز الذي يلازم الميزان التجاري منذ مدة، حيث أوضحت الدراسة إلى أن تنافسية الدولار الأمريكي تعد سببا هاما للحفاظ على إيجابية رصيد ميزان المدفوعات، إلا أن الحل الرئيسي والأنسب للتخلص من عجز الميزان التجاري هو رفع معدلات الوطني، وأن انخفاض مستويات الادخار هو السبب المفسر لعجز الميزان التجاري، وقد برر ذلك، بأن عجز الميزان التجاري هو الفرق بين الادخار والاستثمار، وأن قيمة الاستثمارات تفوق معدلات الادخار الوطني، وهذا ما يدفع بالحكومة إلى الاستيراد، وبالتالي تفوق معدلات الاستيراد مستويات التصدير، ويسبب ذلك عجزا في الميزان التجاري.

II - الطريقة والأدوات:

لغرض دراسة أثر الادخار المحلي على الميزان التجاري، سنستخدم بيانات سنوية تخص الاقتصاد الوطني، وذلك عن الفترة (1983-2021)، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي، وموقع Perspective monde- Sherbrook. وتمشيا مع التوجيهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، فإننا سنقوم باستخدام طريقة أنجل وغرانجر Engel et Granger لتحليل التكامل المشترك، إضافة إلى منهجية السببية ل Granger. وإن طريقة التكامل المشترك التي سنستخدمها، تركز على الحالات التي تكون فيها متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة، ولها نفس درجة التكامل.

ترتكز تقنية التكامل المشترك على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تشكل فيما بينها توليفة خطية مستقرة، وعليه سنستخدم نموذج الحدار خطي بسيط لتحديد العلاقة بين الادخار والميزان التجاري، وذلك بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على النحو الآتي:

$$BC_t = \alpha + \beta \cdot SAV_t + \varepsilon_t$$

BC: يمثل رصيد الميزان التجاري.

SAV: معدلات الادخار المحلي.

III - النتائج ومناقشتها :

أظهرت الدراسة الإحصائية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر، نوردتها بالترتيب التالي:

1- نتائج اختبارات الاستقرار

تهدف اختبارات الاستقرار إلى تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية لكل من الادخار المحلي والميزان التجاري خلال الفترة (1983-2021)، والموضحين في الشكل 1 و 2، ويتبين من خلال الرسمين البيانيين، أن السلسلتين الزميتين غير مستقرتين، إذ تتذبذبان حول وسط حسابي غير ثابت مع وجود تباين مرتبط بالزمن، ولتأكيد ذلك، اعتمدنا على اختبارين اثنين لجذر الوحدة: اختبار

ديكي- فولر الموسع ADF و اختبار فيليب-بيرون PP، حيث يعتمد اختبار ديكي فولر الموسع على تقدير الصيغ الثلاثة التالية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية: (Bourbonnais , 2012)

$$[1]: \Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[2]: \Delta Y_t = \alpha + \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$[3]: \Delta Y_t = \alpha + \beta t + \rho Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

يتم تحديد درجة التأخير المثلى وفق معياري AIC و SCH، و إدراج الفروقات الزمنية ΔY_{t-j+1} وذلك للتخلص من مشكلة الارتباط المتسلسل في مقادير الأخطاء إن وجدت، وتتم على النحو الآتي:

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2} \quad , \quad \Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3} \quad \dots \text{إلخ}$$

أما اختبار فيليب-بيرون PP يختلف عن اختبار ديكي فولر الموسع في استخدامه طرقا إحصائية لا معلمية للتعامل مع مشكلة الارتباط المتسلسل في مقادير الأخطاء بدون إضافة مقادير الفروق في الفترات الزمنية المتأخرة، أما التوزيع التقاربي لاختبار PP هو نفس التوزيع الخاص بإحصاء ADF. (جيجارتي، 2015)

حيث أوضحت النتائج الإحصائية لاختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات، وعند مستوى معنوية 5%، والموضحة في الجدول 1، أنها غير مستقرة عند المستوى، ذلك أن جميع القيم المحسوبة للنماذج الثلاثة في كلا الاختبارين أكبر تماما من القيم الحرجة ل Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة قيم الاحتمال الحرج الأكبر تماما من 0.05، وبالتالي قبول فرضية عدم القائل بوجود جذر الوحدة، وعدم استقراره السلاسل الزمنية عند المستوى.

في حين أثبتت نتائج الاختبارين، أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، ذلك أن جميع القيم المحسوبة للنماذج الثلاثة في كلا الاختبارين أقل تماما من القيم الحرجة ل Mackinnon، وأن جميع قيم الاحتمال الحرج أقل تماما من 0.05، وبالتالي رفض فرضية عدم، وقبول الفرض البديل القائل بعدم وجود جذر الوحدة ويؤكد استقراره السلاسل الزمنية، وتؤكد النتيجة بمشاهدة الشكل 3 و4، اللذان يوضحان أن السلسلتين الزمنيين للادخار الوطني والميزان التجاري بعد أخذ الفروق الأول D(SAV) و D(BC) تتذبذبان حول وسط حسابي ثابت مع وجود تباين غير مرتبط بالزمن.

2- نتائج اختبارات التكامل المشترك ل Angel و Granger

يرتكز تحليل التكامل المشترك لأنجل وجرانجر على الخوارزمية التي اقترحها كل من أنجل وجرانجر والتي تمر بخطوتين أساسيتين: (شيخي، 2011).

الأولى تتمثل في تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات عند المستوى بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وتسمى معادلة التكامل المشترك، وتكون من الشكل التالي :

$$BC_t = \alpha + \beta.SAV_t + \varepsilon_t$$

وذلك للحصول على التوليفة الخطية بينهما، والمتمثلة في بواقي تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك، وتكون من الشكل الآتي:

$$\varepsilon_t = BC_t - \alpha - \beta.SAV_t$$

والخطوة الثانية، تتمثل في التحقق من استقراره المزيج الخطي الذي حصلنا عليه في الخطوة الأولى.

1-2 نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل):

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، و بالاستعانة ببرمجية Eviews 9، تحصلنا على معادلة الانحدار التالية:

$$BC_t = -10.14 + 0.96.SAV_t$$

أما باقي النتائج الإحصائية لتقدير الانحدار فيمكن الاطلاع عليها من خلال الجدول 2. وتعتبر معادلة الانحدار للتكامل المشترك حاليا مضللة و زائفة، ولا يمكن قبولها قبل التحقق وإثبات استقراره المزيج الخطي المتولد عن هذا الانحدار، والمتمثل في بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ ، وهذا ما سنتحقق منه في الخطوة الموالية.

2-2 نتائج اختبار استقراره بواقي التقدير

للتأكد من استقراره البواقي من عدمها، قمنا بفحص لبواقي التقدير وكذلك معادلات الارتباط الذاتي للبواقي، وفي الأخير استخدمنا اختبارات جذر الوحدة ديكي-فولر الموسع وفيليب-بيرون.

أ- نتائج فحص بواقي معادلة التقدير: قمنا برسم بياني لبواقي التقدير والموضح في الجدول 3، والذي يبين أن سلسلة البواقي تتذبذب حول وسط حسابي غير ثابت وبالتالي غير مستقرة، ولتأكيد ذلك قمنا بفحص معاملات الارتباط الذاتي للأخطاء في الخطوة الموالية.

ب- فحص معاملات الارتباط الذاتي لبواقي التقدير: وتعتبر من الطرق التي يمكن الاعتماد عليها لدراسة استقراره سلسلة بواقي التقدير، حيث تكون سلسلة البواقي مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها P_k معنويا لا تختلف عن الصفر، وذلك من أجل كل K أكبر من الصفر. الجدول 5 يبين دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي، حيث نلاحظ أن سلسلة البواقي لا تمثل سيروية ذات تشويش أبيض، كما أن دالة الارتباط الذاتي لسلسلة البواقي تبين أن المعاملات المحسوبة من أجل الفجوات K التي تساوي 1، 10، 2، معنويا تختلف عن الصفر، أي أنها خارج مجال الثقة، وبالتالي فإن سلسلة البواقي غير مستقرة.

ج- نتائج اختبارات جذر الوحدة ديكي-فولر ADF الموسع وفيليب-بيرون PP : لتأكيد النتائج السابقة، قمنا بإجراء اختباري ديكي - فولر الموسع و فيليب بيرون على بواقي التقدير، وعند مستوى معنوية 5%، حيث تبين النتائج الإحصائية لاختباري ديكي-فولر الموسع وفيليب-بيرون الموضحة في الجدول 6 أن سلسلة بواقي التقدير غير مستقرة عند المستوى، ذلك أن جميع القيم المحسوبة للنماذج الثلاثة في كلا الاختبارين أكبر تماما من القيم الحرجة ل Mackinon، وما يعزز هذه النتيجة قيم الاحتمال الحرج الأكبر تماما من

0.05، وبالتالي قبول فرض عدم القائل بوجود جذر الوحدة، ومنه نستنتج أنه لا يوجد تكامل مشترك بين الادخار المحلي والميزان التجاري حسب طريقة Angel و Granger.

3- نتائج دراسة العلاقة السببية بين الادخار المحلي والميزان التجاري:

يهدف اختبار السببية إلى تحديد أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها، وللتمييز بين الظواهر التابعة من الظواهر المستقلة والمفسرة لها. فإذا كانت لدينا سلسلتين زمنيتين، وليكونا حسب دراستنا BC و SAV، وكانت SAV تحتوي على المعلومات التي يمكن من خلالها تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة BC، في هذه الحالة نقول أن SAV تسبب BC.

يتطلب اختبار السببية لجرائج تقدير نموذج متجه الانحدار ذاتي VAR ثنائي الاتجاه الذي يصف سلوك المتغيرين، كما يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، وبالتالي نأخذ في دراستنا بعين الاعتبار DBC و DSAV كما يلي: (عطية، 2005)

$$DBC_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_i \cdot BC_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_i \cdot SAV_{t-i} + u_{1t} \dots 1$$

$$DSAV_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^p \gamma_i SAV_{t-i} + \sum_{i=1}^p \theta_i \cdot DBC_{t-i} + u_{2t} \dots 2$$

لإجراء اختبار السببية لجرائج، نتبع الخطوات التالية: (شيخي، 2011)

أ- تقدير الصيغة المقيدة:

التي تفترض أن يكون $\sum_{i=1}^p \phi_i = 0$ في المعادلة رقم (1)، بمعنى أن المتغير DSAV لا يؤثر على المتغير DBC، ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي المقدر المستخرجة من معادلة الصيغة المقيدة.

ب- تقدير الصيغة غير المقيدة: والمتمثلة في المعادلة رقم 1، أين يمكننا الحصول على مجموع مربعات البواقي.

ج- اختبار فرض عدم التالي:

$\sum_{i=1}^p \phi_i = 0$ ، ويرتكز اختبار هذا الفرض على إحصائية فيشر، والتي يتم حسابها كما يلي:

$$F_c = \frac{(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{u}_{1t}^2) / p}{\sum u_{1t}^2 / (n - k)} \dots 4$$

n: حجم العينة، K: عدد متغيرات الدراسة، P و n-k: درجة الحرية.

ثم نعيد نفس خطوات الاختبار مع المعادلة رقم 2.

ولتحديد اتجاه العلاقة بين الميزان التجاري والادخار الوطني، أجرينا اختبار السببية لغرانجر بالاستعانة ببرمجية Eviews9، حيث تحصلنا على النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول 5، ثم قمنا بالاختبارين التاليين:

- اختبار فرض العدم: $\sum_{i=1}^P \theta_i = 0$ ، القائل أن الادخار المحلي ليس له تأثير على الميزان التجاري، عند مستوى معنوية 5%، ولدينا من الجدول 5، القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر $F_c = 0.2199$ ، وهي أكبر من القيمة المجدولة F_t ، كما نلاحظ أن الاحتمال الحرج الموافق لهذه الفرضية الصفرية 0.80 أكبر من 0.05، وبالتالي قبول فرض العدم القائل أن الادخار المحلي لا يسبب الميزان التجاري.

- اختبار فرض العدم $\sum_{i=1}^P \theta_i = 0$ ، القائل أن الميزان التجاري ليس له تأثير على الادخار الوطني، عند مستوى معنوية 0.05، ولدينا من الجدول 5، القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر $F_c = 2.00$ ، وهي أكبر من القيمة المجدولة F_t ، كما نلاحظ أن الاحتمال الحرج الموافق لهذه الفرضية الصفرية 0.15 أكبر من 0.05، وبالتالي قبول فرض العدم القائل أن الميزان التجاري لا يسبب الادخار الوطني.

وبالتالي نستنتج أن اختبار السببية يؤكد النتائج المتوصل إليها باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل وغرانجر، وهي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي والميزان التجاري، وأن التغيرات في معدلات الادخار المحلي في الجزائر ليس لها أي تأثير على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة المعنية بالدراسة.

4 - تفسير النتائج:

إن غياب العلاقة بين الميزان التجاري والادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري يعود إلى عدة أسباب، نذكر منها:

أ- عجز مؤسسات الادخار كمؤسسات الادخار التعاقدية (شركات التأمين) عن تعبئة المدخرات بوتيرة عالية كما هو الحال في الدول المتقدمة: حيث يعاني قطاع التأمينات في الجزائر ضعفا وعجزا، عكسته قيم المؤشرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في تقييم أداء نشاط التأمين في الجزائر، ورغم الإصلاحات التي أتت بها الأمر سنة 1995، والتي تقتضي بإلغاء احتكار الشركات العمومية، وسنة 2006، والتي تنص على الانفتاح على السوق العالمية، لم تتعدى نسبة مساهمة قطاع التأمينات في الناتج المحلي الإجمالي 1% مقارنة بـ 6.7% كمعدل عالمي، وتتعدى 15% في الدول المتقدمة، كما سجلت شركات التأمين على الأشخاص سنة 2020 تراجعاً بقيمة 20 مليون دولار، أما متوسط الانفاق السنوي للفرد الجزائري على خدمات التأمين فلم يتجاوز حاجز 40 دولار مقابل 500 دولار كمعدل عالمي (عفصي، 2018). ويمكن تفسير هذا الضعف على مستوى مؤسسات الادخار بعدة أسباب نذكر أهمها:

- الوازع الديني: فالعقود ذات القسط الثابت المبرمة على مستوى شركات التأمين التجارية في الجزائر هي عقود محرمة شرعا وتتناقى والشريعة الإسلامية التي تضبط المجتمع الجزائري المسلم، وهذا ما يفسر أيضا عزوف فئة كبيرة من الأفراد عن هذا النوع من التأمين التقليدي السائد في الجزائر.

- افتقار الفرد الجزائري لثقافة الادخار: وهذا راجع إلى تواضع وغياب الجهود المبذولة من طرف شركات التأمين من أجل توعية وتشجيع الجمهور الجزائري على طلب خدمات التأمين، وغياب خدمات التسويق المصرفي.

التضخم: وهو من أكثر المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، فالارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار مع انخفاض مستوى الدخل الفردي في الجزائر يضعف القدرة الشرائية له، ويدفعه إلى توجيه الاهتمامات إلى الاستهلاك لتلبية الرغبات والاحتياجات اليومية، وبالتالي العزوف عن كل أشكال الادخار. كما تقدم المنتجات المصرفية ومنتجات التأمين في الأجل الطويل فوائد نقدية، وبالتالي فإن انعدام اليقين النقدي يؤثر سلبا على الفوائد المتوقعة، وعلى ميول الأفراد للادخار. (Thorsten & Iran, 2003)

-البطالة: أصبحت ظاهرة البطالة في الجزائر ظاهرة مزمنة، تتفاقم معدلاتها لتبلغ مستويات مخيفة مختلفة أزيد من مليوني عاطل عن العمل، ويعد تأثير هذه الظاهرة على الادخار جزئي لارتباطها بالدخل، فالبطالة تعني عدم وجود دخل، وبما أن الادخار هو الفائض من الدخل، فإن غياب الدخل يعني بالضرورة العزوف عن الادخار. (تومي وبجيات، 2013).

- عدم تنوع المنتجات المصرفية بما يخدم رغبات الشركات والأفراد.

ب- عجز بعض مؤسسات الادخار على توجيه المدخرات المعبأة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، وتحقيق الزيادة والتنوع في هيكل الصادرات: وقد ساهم في هذا الفشل عدة أسباب، نذكر أهمها:

-ضيق السوق المالي في الجزائر: فمنذ تأسيس بورصة الجزائر قبل أكثر من 20 سنة، مازال السوق المالي في الجزائر يعرف جمودا ملحوظا، وذلك راجع إلى صغر حجمه وعمقه، إذ لم يتعدى عدد الشركات المدرجة فيه 7 شركات، وأغلبها ذات طابع عمومي، وهذا ما أدى إلى فشله في تأدية دوره كوسيط لنقل الأموال من الأطراف ذات الفوائض المالية إلى الأطراف التي تعاني من العجز المالي، وبالتالي توجيهها إلى المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، ولتنفيذ الخطط التنموية. أما السبب الأساسي لعدم تطور السوق المالي في الجزائر، راجع إلى هيمنة القطاع العمومي في الجزائر رغم تبنيها نظام اقتصاد السوق، والذي يتميز بسيطرة القطاع الخاص، كما أن معظم الشركات ذات الطابع الخاص في الجزائر هي شركات ذات مسؤولية محدودة، وهذا يتعارض مع شرط الانضمام إلى البورصة، التي تفرض أن تكون المؤسسات الخاصة ذات أسهم، وبالتالي صغر حجم السوق المالي بسبب قلة الشركات المدرجة فيه، بالإضافة إلى عدم تنوع الأوراق المالية في السوق المالي بما يتماشى ويخدم رغبات الشركات والأفراد.

- ضعف القطاع الحقيقي في الاقتصاد الجزائري : وعجزه على امتصاص الفوائض المالية التي توفرها مؤسسات الادخار، وهذا راجع إلى غياب التنافسية بين القطاع العام والخاص، وعدم توفر مناخ ملائم للاستثمار واستغلال الفوائض المالية (المدخرات) من أجل الانتاج. (مطرف، 2021).

ج- التبعية المفرطة لقطاع المحروقات والافتقار للتنوع الاقتصادي: فمنذ سنة 2014 وتزامنا وانهايار أسعار النفط، يسجل الميزان التجاري عجزا، وهذا تفسيرا لمعاناة الاقتصاد الجزائري بما يعرف في الأدب الاقتصادي بالمرض الهولندي، وهي التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، حيث ترتبط جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بعائدات المحروقات، إذ تمثل عائدات النفط والغاز 93% من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، وبلغت قيمة الصادرات النفطية سنة 2020، 23 مليار دولار مقابل 2.26 مليار دولار صادرات غير نفطية، دون البحث عن حلول واستراتيجيات بديلة لإنهاء ظاهرة أحادية الاقتصاد والتبعية لقطاع المحروقات.

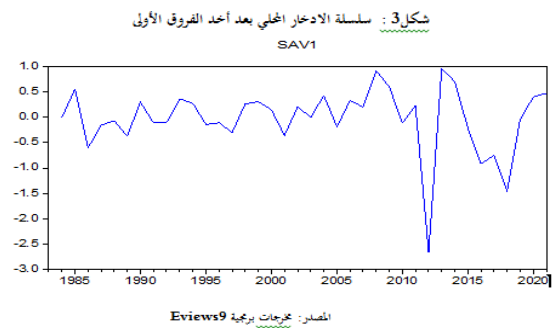
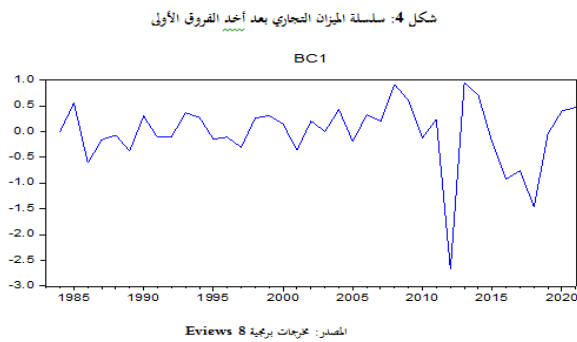
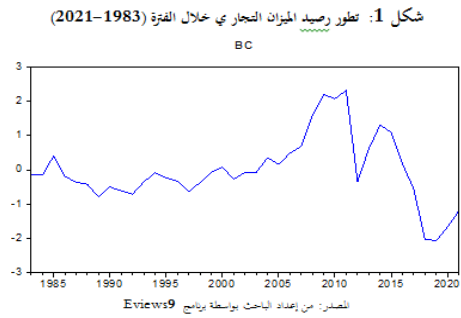
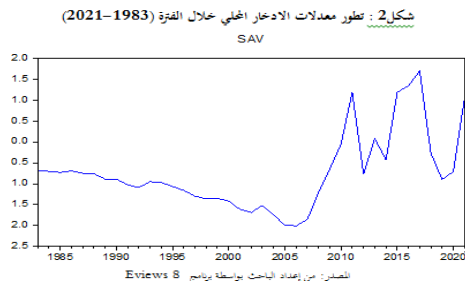
IV- الخلاصة:

لقد تم فحص العلاقة بين الادخار المحلي والميزان التجاري في الجزائر، وللكشف عن وجود علاقة توازنه طويلة المدى بينهما، تم استخدام منهجية التكامل المشترك ل Angel و Granger، بالإضافة إلى منهجية السببية ل Granger، وذلك بعد التحقق من تطابق درجة تكامل كل متغيرات الدراسة وهي الدرجة الأولى، وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة، واتضح من خلال التحليل عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأمد بين الميزان التجاري والادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي عدم صحة الفرضية الأساسية للبحث، والتي تنص على وجود علاقة توازنه طويلة لأجل بين الميزان التجاري والادخار المحلي. وتفسير ذلك، نوجزه في ضعف أوعية تعبئة الادخار، غياب دور السوق المالي في الجزائر وأحادية الاقتصاد، والافتقار إلى التنوع الاقتصادي.

وفي الأخير، نوصي بما يلي:

- تنوع المنتجات المصرفية بما يوافق ويخدم رغبات الأفراد والشركات، والاعتماد على منتجات الهندسة المالية الإسلامية؛
- إيجاد حلول نهائية لظاهرة البطالة؛
- التحكم في معدلات التضخم؛
- تنمية القطاعات غير النفطية من خلال وضع خطط تنموية وتطبيقها ميدانيا، وتحسين مناخ الاستثمار من خلال القضاء على البيروقراطية؛
- التحسيس والتوعية بضرورة الادخار؛
- تطبيق مبادئ الشمول المالي.

- ملاحق:



جدول 1: النتائج الإحصائية لاختباري جذر الوحدة ADF و PP

جدول 1: النتائج الإحصائية لاختبارات جذر الوحدة

D(SAV)	D(BC)	SAV	BC	النموذج	
القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج		
-6.32	-6.04	-0.85	-1.90	1	ADF
-1.95	-1.95	-1.95	-1.94		
0.00	0.00	0.33	0.05		
-6.26	-5.97	-0.59	-1.88	2	
-2.94	-2.94	-2.94	-2.94		
0.00	0.00	0.85	0.33		
-6.34	-5.94	-1.45	-1.79	3	
-3.54	-3.53	-3.54	-3.53		
0.00	0.00	0.82	0.68		
-7.45	-6.09	-1.87	-1.99	1	PP
-1.94	-1.94	-1.94	-1.94		
0.00	0.00	0.05	0.045		
-8.00	-6.01	-2.21	-1.96	2	
-2.94	-2.94	-2.94	-2.94		
0.00	0.00	0.20	0.30		
-11.09	-6.04	-2.36	-1.91	3	
-3.53	-3.53	-3.53	-3.53		
0.00	0.00	0.38	0.62		

المصدر: من إعداد الباحث

جدول 3: دالة الارتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة بواقي التقدير

Date: 09/21/21 Time: 07:17
Sample: 1983 2021
Included observations: 39

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.764	0.764	24.563	0.000	0.000
2	0.515	-0.165	36.028	0.000	0.000
3	0.280	-0.128	39.521	0.000	0.000
4	0.115	-0.011	40.126	0.000	0.000
5	0.055	0.098	40.258	0.000	0.000
6	-0.009	-0.115	40.272	0.000	0.000
7	-0.131	-0.235	41.124	0.000	0.000
8	-0.241	-0.071	44.116	0.000	0.000
9	-0.310	-0.011	49.254	0.000	0.000
10	-0.384	-0.204	57.398	0.000	0.000
11	-0.312	0.171	62.959	0.000	0.000
12	-0.261	-0.097	66.999	0.000	0.000
13	-0.177	0.060	68.915	0.000	0.000
14	-0.108	-0.048	69.659	0.000	0.000
15	-0.056	0.012	69.945	0.000	0.000
16	-0.076	-0.165	70.348	0.000	0.000

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 8

جدول 2: نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares
Date: 09/21/21 Time: 03:33
Sample: 1983 2021
Included observations: 39

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.14549	4.951999	-2.048766	0.0476
SAV	0.969827	0.473143	2.049755	0.0475

R-squared 0.101974 Mean dependent var -2.56E-11
Adjusted R-squared 0.077703 S.D. dependent var 1.000000
S.E. of regression 0.960363 Akaike info criterion 2.806909
Sum squared resid 34.12498 Schwarz criterion 2.892220
Log likelihood -52.73473 Hannan-Quinn criter. 2.837518
F-statistic 4.201494 Durbin-Watson stat 0.400292
Prob(F-statistic) 0.047526

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 8

جدول 4: نتائج اختبار ADF و PP

نوع النموذج	نموذج 1: بدون ثابت أو اتجاه		نموذج 2: مع ثابت		نموذج 3: مع ثابت واتجاه زمني	
	ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
القيمة المحسوبة	-1,7	-1,79	-1,66	-1,75	-1,78	-1,87
القيمة الحرجة	-1,94	-1,94	-2,94	-2,94	-3,53	-3,53
الاحتمال الحرج	0,08	0,069	0,44	0,39	0,69	0,64

المصدر: مخرجات برمجية Eviews8

جدول 5: نتائج اختبار السببية لGranger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/21/21 Time: 19:19
Sample: 1983 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DBC does not Granger Cause DSAV	36	2.00869	0.1513
DSAV does not Granger Cause DBC		0.21998	0.8038

المصدر: مخرجات برمجية eviews9

الإحالات والمراجع :

1. إبراهيم عبد اللطيف لعبيدي. (2011). الادخار: مشروعيته و ثمراته. دبي، الإمارات العربية المتحدة: دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري. صفحة 10.
2. أحمد سلامي. (2019). الادخار و تمويل التنمية. ط1. عمان، الاردن : دار الحامد للنشر. صفحة 15.
3. أنوار سعيد ابراهيم. (2018). العلاقة السببية بين معدل الادخار و الاستثمار المحلي في الاقتصاد التركي 1980-2016. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة (2)، صفحات. 1-30. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76983>، تاريخ الاطلاع: 09-09-2021
4. توفيق عفتي. (2018). تحليل عوامل ضعف شركات التأمين الجزائرية في تطوير قطاع التأمين. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، 3(1)، الجزائر، صفحات. 1-15.
5. خالدية بالعمجن. (2017/2018). قياس و تحليل محددات الادخار لدى العائلات في الجزائر. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر. صفحة 3.
6. دامودار جيجاراي. (2015). الاقتصاد القياسي. (هند عبد الغفار عودة، المترجمون) الرياض، المملكة العربية السعودية. صفحة 1052.
7. روضة جديدي، و حياة عثمان. (2020). اثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر و تونس. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة (2)، صفحة 176.
8. صالح تومي، و مليكة بجات. (2013). مشكلة البطالة في الجزائر: دراسة استطلاعية على ابعادها و اسبابها. مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، 2(1)، صفحة 9-37. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64360>، تاريخ الاطلاع: 13-12-2021
9. صندوق النقد الدولي. (1991). إدارة الدين الخارجي. واشنطن.
10. عبد الجليل هجيرة. (2011-2012). اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري-حالة الجزائر. اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المالية الدولية، جامعة تلمسان، الجزائر. صفحة 96.
11. عبد العزيز برنة، و محمد أمين شريبي. (2021). تغيرات سعر الفائدة و أثره على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. مجلة البشائر الاقتصادية (1)، صفحات. 114-131. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14892>، تاريخ الاطلاع: 14-12-2021.
12. عبد العزيز برنة، و محمد أمين شريبي. المرجع السابق.
13. عبد الكريم المومن. (ديسمبر، 2020). اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري-دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الداتي دي الفجوات للفترة (1990-2019). مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، 4(2)، صفحات. 38-58. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138767>، تاريخ الاطلاع: 20-10-2021.
14. عبد المجيد قدي. (2003). مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تقييمية تحليلية. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
15. عواطف مطرف. (2021). الدور الاقتصادي الكلي لمؤسسات الادخار التعاقدية في الاقتصادات الريفية-إشارة إلى حالة الجزائر -. الفا للوثائق.
16. فايزة بودريالة. (2015-2016). إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريفية حالة الجزائر 2000-2014. اطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر. صفحة 29.
17. فتية مختاري، و فراجي بلحاج. (ديسمبر، 2017). اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الداتي للفجوات الزمنية المتباطئة للفترة 1990-2015. مجلة البشائر الاقتصادية، 3(2)، صفحات. 1-18. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37912>، تاريخ الاطلاع: 21-10-2021.
18. محمد عبد القادر عطية. (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. الاسكندرية، مصر : الدار الجامعية للنشر. صفحة 685.
19. محمد شيخي. (2011). طرق الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. عمان، الأردن : دار الحامد للنشر. صفحة 277.
20. مسعود عطا الله، و عبد الحميد عمور. (2019). تحليل العلاقة بين الميزان التجاري و عجز الموازنة العامة في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016. مجلة دفاتر اقتصادية، 10(2)، صفحات. 102-119. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104346>، تاريخ الاطلاع: 15-03-2022.
21. مولود كبير. (2016/2017). الادخار و دوره في النمو الاقتصادي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، المسيلة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، صفحة 28.
22. Beck Thorsten , Webb Iran .(2003) . **Economic demographic and institutional determinants of life insurance consumption across countries .the work bank economic revie(01)17 .pp.51-88.**
23. Bourbonnais , R. (2012). **exercices pédagogiques d'économétrie.** économetrice.
24. Markus Brueckner, Wojtek Paczos.(2019). **On the relationship between savings and the current account: evidence and theory for developing countries.** 52(5).pp.1071-1106.
25. Martin Feldstein .(2008) . **Resolving the global imbalance :the dollar and the US saving rate .journal of economic perspective.**22(03).pp.113-125.

26. Yi-Bin Chui و D.Sun Chia Hand .(2015) . **the role of saving in exchange rate and trade imbalance nexus :cross-countries evidence** .elsivier .(9).pp.107-1025.
27. Yi-Bin Chui و Ren Rushuang .(2018) . **trade balance, saving rate and real exchange rate: evidence from China and its trading partners** ; Emerging Markets Finance and trade: online, <http://www.tandfonline.com/loi/mree20>.
28. Zahra Azizi, Seydeh Mehrnaz Ghasali.(2021). **The threshold effect of saving rates on the trade balance and the net non-oil export in Iran**.12 (24). Pp.335-368.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

غريسي فاتن، أحمد سلامي (2022)، دراسة قياسية لدور الادخار المحلي في علاج اختلالات الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1983-2021)، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07(العدد 02)، الجزائر : جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 1-16.



SCAN ME